تصور مقترح لسياسة تمويل جديدة للدراسات العليا التربوية

إعداد

دكتور/ خلف محمد البحيرى
أستاذ مساعد بقسم اصول التربية
كلية التربية بسوهاج

دكتور/ أحمد حسين الصغير
مدرس بقسم أصول التربية
كلية التربية بسوهاج

١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة طنطا

كلية التربية بطنطا

السيد الدكتور / خلف محمد البحيرى.

الدكتور / احمد حسين الصغير

تحية طيبة ...و بعد

نتشرف بإفادة سيادتكم بان البحث المعنون :

تصور مقترح لسياسة تمويل جديدة للدراسات العليا التربوية

قد تم قبوله و سوف يلقى بالمؤتمر يوم الاربعاء الموافق ٢٩/ ٤ /١٩٩٨.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

مقرر المؤتمر

عميد الكلية و رئيس المؤتمر

ا.د. محمد عبد الظاهر الطيب

البحث مقبول للعرض
في المؤتمر
أ. د. [illegible]
١٥/ ٢/ ١٩٩٨

محتويات البحث

تصور مقترح لسياسة تمويل جديدة

للدراسات العليا التربوية(*)

أولا : مشكلة البحث وأهميته

المقدمة :

إنطلاقا من مسلمة تقول: إن السعى لطلب مخرجات تعليمية افضل يشكل حتمية تحسين شروط الانتاج. تدرس هذه الورقة قضية تمويل الدراسات العليا التربوية بغرض التوصل الى صيغة أفضل تضمن تحقيق مخرجات أفضل من هذا الخط الانتاجى الخصب والأصيل فى التعليم العالى بصفة عامة، وكليات التربية بصفة خاصة فى مصر. ذلك أن طلاب الدراسات العليا التربوية ينتمون الى ظروف اقتصادية واجتماعية وعلمية تفرض بمتغيراتها المتنوعة ضرورة البحث عن طبيعة جديدة لتمويل هذا القطاع التعليمى الهام فى بلادنا.

كذلك اجتمعت متغيرات كثيرة: منها ما يتعلق بسمة تزايد حجم المعلومات وتنوعها بشكل لم يسبق له مثيل فى هذا العصر، ومنها مايتعلق بتطور الأدوار التى تقوم بها كليات التربية من مجرد اعداد المعلم لممارسة المهنة– فى ظل الأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها مجتمعنا– الى تحمل مسئولية إعداد البرامج المناسبة لتجديد خبرات المعلم وزيادة معلوماته وتطويرها، وهناك اتفاق بين المربين على مضمون هذا الدور لكليات التربية[1].

(*) بحث منشور فى المؤتمر العلمى الثالث: التعليم وتحديثات القرن ٢١. كلية التربية بطنطا. ابريل ١٩٩٨م.

(١) يوسف صلاح الدين قطب، "الدراسات العليا والبحوث والتدريب أثناء الخدمة فى كليات التربية"، ندوة عمداء كليات التربية والمعلمين بالجامعات العربية. بغداد: مطبعة الحوادث، ١٩٧٦، ص ٦١.

ويكاد يجمع خبراء التربية على أن أهداف التربية تختلف حسب الزمان والمكان وحسب الأيديولوجية التى يدين بها الفرد والمجتمع. فالناتج التربوى أشبه بالكائن الحى الذى يتكيف مع الظروف البيئية المحيطة به. ومن ثم فإن التربية تتأثر بالأيديولوجية السائدة فى المجتمع مشكلة بالأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى تميز المجتمع.

وعلى ذلك فإن هذه التغيرات التى تلوح فى عالم اليوم وما كان لها من أثر كبير على المتطلبات التعليمية تفرض أن تعرض المؤسسات التعليمية فرصاً أكبر وأكثر تخصصاً على كافة المستويات[١].

وتواجه التربية - على المستوى العالمى - أزمة اقتصادية تتمثل فى قلة المخصصات المالية لها والتى تمكن من إحداث التوسع الكمى والنوعى للخدمات التعليمية. وقد يرجع ذلك الى كون برامج التسليح صاحبة النصيب الأكبر من الميزانية فى بعض الدول بجانب حالة الركود الاقتصادى التى أصابت كثيراً من دول العالم[٢].

وفى مصر زادت استثمارات التعليم العالى فى الفترة ٩٢-١٩٩٦م عما كان مقرراً فى الخطة السابقة من ٢,٦ مليار جنيه الى ١١,٨ مليار جنيه أى بنسبة ٤٥٤٪، وعلى صعيد الموازنات زادت موازنة التعليم العالى بنسبة ١٧٧٪ خلال الفترة ٩٠- ١٩٩٤م. وبرغم هذا لايزال الانفاق على التعليم فى مصر فى حاجة الى مزيد من الدعم حيث بلغ نصيب التعليم من جملة الانفاق العام فى مصر الى ١٣,٥٪ عام ١٩٩٤م وبلغ نصيب الطالب فى التعليم الجامعى ٤٢٧ جنيها عام

(١) فيليب كومبز، أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينيات، ترجمة محمد خيرى حربى وآخرون، الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٧، ص ٨٦.

(2) World Bank, Sector Working Paper, Washington, 1979.

١٩٩٠ زادت الى ١١٢٢ جنيها عام ١٩٩٤ من موازنة التعليم العالى، وبلغ ٢٤٢٢ جنيها عام ١٩٩٠ زادت الى ٣٤٧٣ جنيها من موازنة الجامعات[١].

ولعل من أبرز أسباب زيادة حاجة التعليم العالى لمزيد من الدعم ازدواجية الوظيفة التى تتعهدها الجامعة بين الدراسة العلمية والبحث العلمى وخدمة المجتمع، وهذا ليس فقط للجامعة بوجه عام. بل لكليات التربية أيضا. كما أكدته البحوث التربوية واللوائح الداخلية لكليات التربية فى مصر والعالم[٢]. وأمام هذه الوظائف المتعددة تتزايد التكلفة الاجمالية للطالب فى التعليم العالى، وبرغم هذه الزيادة المطردة فقد اشارت البحوث التربوية الى وجود عجز فى الاعتمادات المالية المخصصة للطالب الأمر الذى يترتب عليه انخفاض مستوى الخدمة التعليمية. ومن ثم رسوب الطلاب وتسربهم فى هذه المرحلة بنسبة تزيد عن ٦٪ من جملة الطلاب فى الكليات النظرية[٣].

وتمثل الدراسات العليا التربوية نسبة كبيرة فى جهود الدراسات العليا بالجامعات المصرية، وأصبحت تعانى من نفس المشكلات الجامعية والتى من أبرزها زيادة أعداد الطلاب وعجز المكتبات والتجهيزات العلمية اللازمة[٤]. وتظل مشكلة عجز الموارد المالية من أبرز هذه المشكلات.

كما أكدت دراسة نادية عبد المنعم أن خضوع الجامعات لنظام الرقابة والمتابعة المالية السائدة فى الأجهزة الحكومية له أثره البالغ فى اعاقة استقلالها العلمى والمالى،

---

(١) وزارة التعليم، مشروع مبارك القومى، انجازات التعليم فى ثلاث سنوات، ١٩٩٤. ص ١٣٦.

(٢) حامد حمادة أحمد أبو جبل، "دور الخدمات المكتبية فى تحقيق بعض أهداف كليات التربية"، رسالة ماجستير، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٨٦، ص ٤٧

(٣) محمد سمير حسانين، دراسات فى مشكلات التعليم الجامعى والعالى، طنطا: مطابع غباشى، ١٩٨٩، ص ٢٧٩.

(٤) مرجع السابق، ص ٣١٨.

كما كان لتحديد الأبواب التى تنفق منها اعتماداتها المالية أثره فى اضعاف الجامعات فى تنفيذ خططها ومشروعاتها فى مواعيدها المقررة، وفى وضع نظم الحوافز والأجور بما يتفق مع طبيعتها ووظائفها [١].

مشكلة البحث والدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التى اهتمت بميدان التعليم الجامعى فى مصر والعالم، وتناولت كثير من جوانبه كالمناهج الدراسية وأساليب التدريس والرسوب والتسرب فى إطار دراسة فعاليته، وقلت الدراسات التربوية التى اهتمت بالدراسات العليا بوجه عام فى الجامعة وفى كليات التربية بوجه خاص.

ومن الدراسات التى تناولها الباحث دراسة رجب عبد اللطيف ١٩٨٥ [٢] التى اهتمت بالتعرف على واقع التعليم الجامعى فى مصر والبحث عن أولويات لاصلاحه، وتوصلت الى وجود بعض المشكلات مثل غلبة المقررات النظرية وتفشى الأساليب التقليدية فى التدريس وعدم ارتباط البحوث العلمية بمشكلات المجتمع وضعف التمويل المتاح، واقترحت الدراسة ترشيد مجانية التعليم العالى والبحث عن مصادر جديدة لتمويله.

واهتمت دراسة سمير حسانين ١٩٧٢ [٣] بالتعرف على أهداف ووظائف التعليم العالى فى مصر وتوصلت الى أن هناك الكثير من المشكلات التى تواجه التعليم الجامعى مثل نقص هيئات التدريس المتخصصة والقصور فى التمويل مقارناً بالدول الأكثر تقدماً.

---

(١) نادية عبد المنعم، الهيكل التنظيمى للجامعات وعلاقته باستغلالها الادارى والمالى، رسالة دكتوراه قدمت الى كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

(٢) رجب عبد اللطيف عبد الوهاب، واقع التعليم الجامعى وأولويات اصلاحه - دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، أسيوط، كلية التربية، ١٩٨٥.

(٣) محمد سمير حسانين، التعليم العالى المصرى تقويمه واتجاهات مستقبله، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٧٢.

واهتمت دراسة نورا Nora ١٩٩٢[(١)] بالتعرف على مدى قيام أعضـاء هيئـة التدريس بالجامعة لوظائفهم، وتوصلت الى أن وظائف البحث العلمى وخدمة المجتمع والتدريس من وظائف هيئة التدريس بالجامعة ويأتى أهمها ممثلاً فى البحـث العلمـى، إلا أن غالبية البحوث تأتى بعيدة عن احتياجات ومشكلات المجتمع المحلى.

وتركزت دراسة فريد ستومب Fred M. Stumpe ١٩٩٥[(٢)] فـى تحديـد نصيب المدارس العامقب بولاية أنديانا الأمريكية من التمويل من صندوق الولاية عام ١٩٩٣.. وتوصلت الى أن حجم مخصصات هذه المدارس يتوقف على حجم المدرسة والتوزيع السكانى للمنطقة وقيمة ضرائب الأملاك فى الولاية.

كذلك توصلت دراسة ليفيـت Levitt ١٩٩٦[(٣)] الى أن مشـكلة العجـز فـى التمويل من المشكلات التى تعرقل نظم التعليم الجامعى وأنشطته.

وفى ضوء العرض السابق يتبين ندرة الدراسات التربوية التى تناولت مشكلات تمويل الدراسات العليا التربوية، الأمر الذى دعى الباحثين للبحث عن صغيـة جديـدة لتمويل الدراسات العليا التربوية فى بلادنا بعد أن تزايد الشكاوى من حاجتهـا لمزيـد من التمويل وأمام التحديات المتزايدة لموازنات التعليم فى بلادنا ومتطلباتها.

---

(1) Nora Blithe Ransdrof, "Multiple function professionals facuitty in the university", Ph. D. Co., Limbia University, D. A. I (A), vol. 42. No. 8, 1992, p.3422.

(2) Stumpe, Fred M., The equity in general fund financing of Indiana public shools: The effect of the Indiana 1993, public school funding formula, Ph. D., D. A. I (A), vol. 57, No. 4, 1997, p. 3822.

(3) John. Levitt Clifford, Federal financial aid regulations: How they affect postsecondary Institutions, Baker college, MAI, 1996, p.1740.

أسئلة البحث:

ويمكن تحديد مشكلة البحث فى الاجابة عن الأسئلة الآتية:

١-ما واقع الدراسات العليا التربوية فى مصر؟ وما أهم مجالاتها؟

٢-ما أهم المشكلات التى تواجه الدراسات العليا التربوية؟ ولأى حد تمثل مشكلة التمويل عقبة أمام تقديم خدمة تعليمية افضل؟

٣-ما الأسس الواجب مراعاتها عند بناء سياسة تمويل جديدة للدراسات العليا التربوية فى ضوء:

أ - السياسة الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها على التعليم.

ب- توجهات المجتمع المصرى فى القرن الحادى والعشرين.

٤- ما التصور المقترح لسياسة التمويل المناسبة للدراسات العليا التربوية فى ضوء الأسس السابق الإشارة اليها؟

أهمية البحث:

١- يهتم البحث بقطاع الدراسات العليا التربوية الذى يلقى إقبالاً متزايداً من الطلاب حالياً فى مجالاتها وتخصصاتها المختلفة، ويحاول أن يقدم توصيفاً لبعض المشكلات التى تواجهها.

٢-يشخص البحث أهم المتغيرات اللازم مراعاتها عند بناء سياسة تمويل جديدة للدراسات العليا التربوية تناسب القرن الجديد وظروف المجتمع والطلاب بما يدفع كليات التربية فى بلادنا للحاق بركب القرن الجديد.

٣-يفيد من هذه الدراسة القائمون على الدراسات العليا التربوية وإدارات كليات التربية بالجامعات المصرية، والادارات الجامعية بوجه عام، لامكان الاستفادة من نتائجها فى تطوير نظم مقابلة فى كليات جامعية أخرى.

منهج البحث:

تنتهج هذه الدراسة وفقا لأشكالياتها المنهج الوصفى التحليلى القائم على استقراء الواقع وتوقع المستقبل.

مصطلحات البحث:

التمويل: ويقصد بالتمويل في هذا البحث مصادر الانفاق على فعاليات الدراسات العليا التربوية بكليات التربية.

خطوات البحث:

١-تحديد مشكلة البحث وأهميته.
٢-التعرف على واقع الدراسات العليا التربوية فى مصر وأهم مجالاتها ومشكلاتها.
٣-التعرف على أهم الأسس الواجب مراعاتها عند وضع سياسة تمويل جديدة للدراسات العليا التربوية.
٤-البحث عن صيغة تمويل جديدة للدراسات العليا التربوية فى ضوء الأسس السابقة.

ثانيا : كليات التربية: أهدافها وأهم وظائفها

قديما كان إعداد المعلم يقوم على أساس تزويده بأساسيات العلوم التى سوف يدرسها، ولهذا دخل مجال التدريس خريجو الجامعات والمعاهد المتخصصون فى العلوم المختلفة دون أن تتاح لهم فرصة الدراسة التربوية... ومع شيوع الوعى بأهمية الاعداد التربوى والمهنى زاد الاقبال على الدراسات التربوية قبل ممارسة المهنة وأثنائها.

وكانت وظيفة كليات التربية والمعلمين خلال النصف الأول من هذا القرن مقصورة على اعداد المعلم، أما اليوم، فقد تغيرت الأوضاع، حيث المتغيرات السريعة ثقافياً واجتماعياً، واقتصادياً، التى عملت على زيادة أعداد الطلاب فى جميع المراحل التعليمية، وأصبح على كليات التربية أن تضطلع بالمسئوليات الجديدة التى تفرضها تطورات العصر.

ويمكن استعراض أهم أهداف كليات التربية التى تدور حول كل وظيفة من وظائفها كما يلى:

١- التعليم:

وهى وظيفة كافة المؤسسات التعليمية، وتعد هذه الوظيفة المفتاح الـذى يربـط بين مؤسسات التعليم وعملية التنمية، ويمكن صياغة الأهـداف التاليـة لتحقيـق هـذه الوظيفة.

أ - توصيل المعرفـة ونقدهـا: وهـو الـدور التقليـدى، حيث تقـدم كليـات التربيـة المعارف الأكاديمية والتربوية والثقافية المختلفة فـى صيغـة تناسـب توظيفهـا فـى مجال التعليم، وذلك فى اقسام متخصصة فى مرحلة البكـالوريوس والليسـانس وفى مرحلة الدراسات العليا لطلاب الدبلـوم العامـة للتربيـة وطـلاب الدبلـوم الخاصة فـى التربيـة وطـلاب الدبلومـات المهنيـة، بالإضافـة لطـلاب الماجسـتير والدكتوراه، كما قد تشـمل برامجهـا الخريجيـن العـاملين فـى ميـدان التدريـس بالمشاركة مع مراكـز التدريـب، وهـى فـى كـل ذلـك مطالبـة بتقديـم أحـدث المعارف المتخصصة.

ب- الاعداد لمهنة التدريس للمدارس الابتدائية وما بعدهـا، وذلـك بتقديـم الخدمـة التعليمية المناسبة للطـلاب حملـة الشـهادة الثانويـة ومـا فـى مستواها وخريجى الكليات الجامعية.

٢- البحث العلمى:

وهو وظيفة أصيلة فى الكليات الجامعية، وتستلزم تحقيق الأهداف التالية:

أ - تنظيم الدراسات العليا لخريجى كليات التربية أو ما فى مستواها للتأهيل للقيـام بمهنة التدريس، أو لاعداد المتخصصين والفنيين فى شئون التعليم المختلفة مثـل إدارة التعليم- التربيـة الخاصـة- تعليـم الكبـار مـن خـلال الدبلومـات المهنيـة المختلفة.

ب- القيام بالبحوث والدراسات التربوية والنفسية بمـا يحقـق النمـو المهنـى لأعضـاء هيئة التدريس والتى تهدف الى تطوير العملية التربوية والنهوض بها.

وتعتبر الدراسات العليا البوتقة التى يتحقق فيها هذا الدور لكليات التربية على اختلاف مستوياتها البحثية، ولهذا تعمل هذه الكليات على توفير المناخ العلمى داخلها ببناء المختبرات العلمية والمكتبات التى تحتوى على كل ما يحتاجه طلاب الدراسات العليا، كما تعمل على تجديد برامج الدراسة لملاحقة التقدم العلمى وتحقيق صلة الدراسات العليا التربوية بالمجتمع المحلى بالاضافة الى تحقيق التنمية الذاتية لأعضاء هيئة التدريس واعداد الباحثين من خارج أسوار الجامعة لمزيد من خدمة البيئة الجامعية.

٣- خدمة المجتمع المحلى:

تقوم كليات التربية بدور ريادى فى قيادة المجتمع وخدمته، وذلك عن طريق البحوث التربوية التى تثرى الحقل التربوى المحلى، كما أنها تحمل عبء سد ثغرات ميدان التربية والتعليم فى مجال المعلمين فى كافة التخصصات. ويذكر النشار أن كليات التربية مسئولة عن الاشراف على التعليم العام والتخطيط له ومتابعته(١). كما تسهم كليات التربية فى تدريب وتأهيل المعلمين غير المؤهلين تربويا عن طريق برامج التدريب المناسبة.

٤- تنمية التعاون الدولى:

تسهم كليات التربية مثل غيرها من الكليات بالجامعات فى تنمية التعاون الدولى عن طريق البحوث التربوية التى تحاول التوصل الى صبغة تربوية موحدة بين الشعوب وأيضا من خلال اعداد جيل من المعلمين يشعرون بالانتماء الانسانى والعالمى ويكونون خير سفراء لوطنهم فى الخارج.

---

(١) محمد حمدى النشار، هياكل وأنماط التعليم الجامعى فى مصر. القاهرة: المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، ١٩٧٩، ص ١٧٠، ١٧١.

ثالثا: واقع الدراسات العليا التربوية فى مصر وأهم مشكلاتها

إذا كانت الجامعات تمثل قمة الهرم التعليمى فى مصر، فإن الدراسات العليا تمثل قمة الفكر فى كافة المجالات، وما يتبعه من إعداد لرأس المال البشرى الذى يمثل أحد أهم جناحى التقدم فى العالم المعاصر، لذا اهتمت الدولة بالتعليم الجامعى بصفة عامة، والدراسات العليا والبحوث بصفة خاصة، فأصدرت بشأنها تشريعات تنظم مجال عملها. حيث جاء فى قانون تنظيم الجامعات بشأن الدراسات العليا والبحوث ما يلى(١):

أن يؤلف مجلس للدراسات العليا والبحوث برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث، وعضوية وكلاء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث، وعدد من الأعضاء لايقل عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة من ذوى الخبرة فى مواقع الانتاج والخدمات، وجدد القانون لهذا المجلس مسائل عديدة للنظر فيها منها:

أ - مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة:

على مجلس الدراسات العليا والبحوث أن يقوم بدراسة واعداد السياسة العامة للدراسات العليا والبحوث فى الجامعة، ورسم السياسة الكفيلة بتحقيق التعاون والتنسيق بين الأقسام والمواد المتماثلة فى كليات الجامعة ومعاهدها فيما يختص بالدراسات العليا والبحوث، وإعداد برنامج لاستكمال أعضاء هيئة التدريس وبرنامج لتكوين فرق متكاملة من الباحثين فى التخصصات المختلفة، هذا فضلا عن تنظيم قبول طلاب الدراسات العليا فى الجامعة واعداد نظام التفرغ للدراسات العليا والبحوث فى الجامعة، ثم تقييم نظم الدراسات العليا والبحوث ومراجعتها بما يكفل النهوض بها ومتابعة تنفيذ خطة الدراسات العليا والبحوث فى الجامعة.

---

(١) جمهورية مصر العربية، قانون تنظيم الجامعات، ط٢؛ القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٧، ص ص١٦-١٨.

٢- المسائل التنفيذية:

حيث يضطلع مجلس الدراسات العليا والبحوث بالمسائل التنفيذية الخاصة بالدراسات العليا والبحوث فى الجامعة كأن ينظم عملية ايفاد الطلاب فى بعثات علمية أو إيفاد أعضاء هيئة التدريس فى مهمات علمية، وكذلك جمع البحوث العلمية ونشرها وتوزيعها على اعضاء هيئة التدريس فى الجامعة وتبادلها مع العلماء والهيئات العلمية فى داخل البلاد وخارجها، ثم توزيع موازنة البحث العلمى فى الجامعة وفقا للبرامج المقترحة.

وتمثل الدراسات العليا التربوية مجال حيوى وهام من مجالات الدراسات العليا بصفة عامة، وذلك لأن الميدان الأساسى للدراسات العليا التربوية هو التربية والتعليم وما يتصل بهما من قضايا ومشكلات، ومن ثم فهى تهم جميع افراد المجتمع المصرى، لأنه ما من مواطن إلا ويهتم بالتعليم وقضاياه بدرجة ما. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فإن الدراسات العليا التربوية تهم المتخصصين فى المجالات التربوية والنفسية وكذلك صانعى السياسة التعليمية، فضلاً عن الباحثين فى المجالات التربوية والنفسية.

وعلى هذا وفى ظل المتغيرات التى يمر بها المجتمع المصرى ينبغى النظر الى الدراسات العليا التربوية باعتبارها تشمل كل من قطاع التعليم فى مختلف المراحل وما يرتبط به من مشكلات متجددة واحتياجات متعددة. وقطاع القيادات المتنوعة فى مجالات الانتاج والخدمات والعمل السياسى والقيادى على أساس أن قسطاً من نشاطها ذو طابع تربوى يتمثل فى عمليات التأثير المتبادل بين القيادات فى مختلف مواقع العمل. ومن ثم تغدو عمليات التربية للجيل الصاعد من ابناء المجتمع المصرى ذات نتائج فعالة فى صياغة الحياة الجديدة المتطورة، وفى تمكين أبناء المجتمع فى طلب المزيد من التقدم وبذل الجهد المستمر لتحقيقه[١].

---

(١) إبراهيم عصمت مطاوع، التخطيط للتعليم العالى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٣، ص٢٥٢.

أنواع الدراسات العليا التربوية:

تنقسم الدراسات العليا التربوية الى ثلاث مراحل هى:

١- دبلومات عليا. ٢- درجة الماجستير فى التربية.

٣- درجة دكتوراه الفلسفة فى التربية.

وعلى سبيل المثال فإن الدراسات التربوية فى كلية التربية بسوهاج- جامعة جنوب الوادى تشمل المراحل التالية[1]:

١- دبلومات عليا:

يوجد فى كلية التربية بسوهاج ثلاثة أنواع من الدبلومات العليا هى:

أ - الدبلوم العامة فى التربية. ب- الدبلوم المهنية فى التربية. جـ- الدبلوم الخاصة فى التربية.

وفيما يلى نبذة عن شروط قبول الطلاب فى كل منها، ومدة الدراسة بها، واسلوب التقويم المتبع فيها.

أ - الدبلوم العامة فى التربية :

يشترط فى قيد الطالب لنيل الدبلوم العامة فى التربية أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس أو البكالوريوس من احدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة من معهد علمى معترف به من الجامعة، على أن ينجح الطالب فيما تجريه الكلية من إختبارات شخصية شفوية أو تحريرية للتحقق من حسن استعداده لمهنة التعليم.

كما إن مدة الدراسة لنيل الدبلوم العامة سنة جامعية للطلاب المتفرغين وسنتان جامعيتان لغير المتفرغين، ويدرس الطلاب عدد من المقررات الدراسية فى التربية وعلم النفس بالاضافة الى مادة التدريب الطلابى التى يخصص لها يوم من كل أسبوع لتدريب الطلاب على مزاولة النشاط المهنى فى مجال التربية فى مراحل التعليم العام.

---

(١) جامعة جنوب الوادى، اللائحة الداخلية لكلية التربية بسوهاج، سوهاج: كلية التربية، ١٩٩٥، ص ص ٩٧-١٢٥.

ثم يعقد امتحان الدبلوم العامة فى التربية فى نهاية العام الجامعى فى المقررات التى درسها الطالب، حيث يمتحن طلاب نظام العامين فى المقررات التى درسوها فى كل سنة على حدة، وتعتبر المقررات منتهية بانتهاء العام الجامعى دراسة وامتحاناً، وينقل الطالب من السنة الأولى الى السنة الثانية إذا كان ناجحاً فى جميع المواد، أو ينتقل بتخلف إذا كان راسباً فى مادتين على الأكثر، ويبقى للإعادة إذا كان راسباً فى أكثر من مادتين وتحسب تقديرات الطلاب فى الدبلوم العامة نظام العامين بجمع الدرجات التى حصلوا عليها فى السنتين الأولى والثانية معا.

ب- الدبلوم المهنية فى التربية:

يشترط لقيد الطالب لنيل الدبلوم المهنية فى التربية أن يكون حاصلاً على الدبلوم العامة فى التربية أو على درجة الليسانس فى الآداب والتربية أو على درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية فى إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة. على أن ينجح الطالب فيما تجريه الكلية من اختبارات القبول.

أما مدة الدراسة لنيل الدبلوم المهنية سنة جامعية واحدة، وتمنح الدبلوم المهنية فى احدى التخصصات الآتية: (الادارة المدرسية- التربية الخاصة- الارشاد النفسى- تعليم الكبار- التخطيط التربوى واقتصاديات التعليم- الحضانة ورياض الأطفال- تكنولوجيا التعليم- القياس النفسى والتربوى- تدريس احدى المواد الأكاديمية- علم نفس مدرسى- تخطيط وتطوير المناهج).

ثم يعقد امتحان فى نهاية العام الجامعى، يتألف من اختبارات تحريرية وعملية وشفوية فى المقررات التى درسها الطالب، أما اذا تغيب الطالب عن امتحان الدبلوم المهنية أو رسب فى كل مقرراتها أو بعضها جاز لمجلس الكلية أن يعيد قيده فيعيد السنة دراسة وامتحاناً، فإذا رسب أو تغيب مرة أخرى ألغى قيده نهائياً للدبلوم.

جـ - الدبلوم الخاصة فى التربية:

يشترط فى قيد الطالب للدبلوم الخاصة فى التربية أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس فى الآداب والتربية أو درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية أو على الدبلوم العامة فى التربية أو الدبلوم المهنية من احدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وفى جميع الحالات يجب ألا يقل تقديره العام عن جيد، وأن ينجح الطالب فى امتحان قبول تحريرى يعقد فى احدى اللغات الأجنبية الحية للتأكد من صلاحيته للاطلاع على المراجع الأجنبية، ويحدد مجلس الكلية موعد هذا الامتحان ودرجة النجاح.

ومدة الدراسة لنيل الدبلوم الخاصة فى التربية سنة جامعية واحدة، وسنة تكميلية فى حالة حصول الطالب على درجة الليسانس فى الأداب والتربية أو درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية أو ما يعادلها. ويدرس الطالب مقررات فى التربية وعلم النفس بعضها اجبارى والبعض الآخر اختيارى، ثم يعقد امتحان فى نهاية العام يتألف من اختبارات تحريرية وشفوية وفقا للنظام الذى يقره مجلس الكلية بناء على اقتراح القسم المختص، وإذا تغيب الطالب فى الامتحان أو رسب فى مقرر أو أكثر جاز لمجلس الكلية أن يعيد قيده فيعيد الطالب السنة دراسة وامتحاناً، فإذا تكرر غيابه أو رسوبه الغى قيده نهائيا.

٢- درجة الماجستير فى التربية:

يشترط فى قيد الطالب لدرجة الماجستير فى التربية أن يكون حاصلاً على الدبلوم الخاصة فى التربية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة، وفى جميع الحالات يجب ألا يقل تقديره العام فى الدبلوم الخاصة عن جيد، ويحدد مجلس الكلية نظم ومواعيد القيد والتسجيل.

ويدرس الطالب بعد قيده لدرجة الماجستير مقررين احدهما مادة التخصص والآخر فى استخدامات الحاسب الآلى فى التربية يحددهما مجلس الكلية بناء على

اقتراح مجلس القسم المختص، وتكون الدراسة فى هذين المقررين لمدة لاتقل عن اثنى عشر أسبوعاً بواقع ساعتين اسبوعياً للمقرر. ويؤدى الطالب فى كل منهما امتحاناً لمدة ثلاث ساعات بعد انقضاء ستة اشهر على الأقل من تاريخ القيد. ولا يجوز للطالب التقدم لمناقشة الرسالة إلا بعد نجاحه فى هذين المقررين.

ثم يكلف الطالب باجراء بحث فى موضوع يقره مجلس الكلية تحت إشراف أستاذ أو أستاذ مساعد أو أكثر وفق قرارات مجلس الجامعة ويجوز أن يساعد فى الاشراف أحد المدرسين، ويقدم الطالب بعد مضى عام على الأقل من تاريخ تسجيل الموضوع فى مجلس الكلية رسالة بنتائج هذا البحث تقبلها لجنة الحكم وتكون مناقشة الرسالة بواسطة هذه اللجنة.

٣- درجة دكتوراه الفلسفة فى التربية:

يشترط فى قيد الطالب لدرجة دكتوراه الفلسفة فى التربية أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير فى التربية فى نفس التخصص من احدى الجامعات المصرية، أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة، وفى جميع الحالات ينبغى ألا يقل تقديره العام عن جيد، ويحدد مجلس الكلية نظم ومواعيد القيد والتسجيل.

يدرس الطالب بعد قيده لدرجة دكتوراه الفلسفة فى التربية مقررين أحدهما فى مادة التخصص والآخر فى استخدامات الحاسب الآلى فى التربية يحددهما مجلس الكلية بناء على اقتراح مجلس القسم المختص وتكون الدراسة فى هذين المقررين لمدة لاتقل عن اثنى عشر أسبوعاً بواقع ساعتين أسبوعياً للمقرر، يؤدى الطالب فى كل منهما امتحاناً لمدة ثلاث ساعات بعد انقضاء ستة أشهر على الأقل من تاريخ القيد.

ثم يقوم الطالب باجراء بحث مبتكر فى موضوع يقره مجلس الكلية تحت اشراف استاذ أو أستاذ مساعد أو أكثر وفق قرارات مجلس الجامعة، ويجوز أن يساعد فى الاشراف أحد المدرسين بالكلية. ويقدم الطالب بعد مضى عامين على الأقل من

تاريخ التسجيل فى مجلس الكلية رسالة تقبلها لجنة الحكم وتكون مناقشة الرسالة بواسطة هذه اللجنة.

أهداف الدراسات العليا التربوية:

تتطلع الدراسات العليا التربوية الى تحقيق أهداف متعددة تسهم بصورة فعالة فى رقى المجتمع المصرى أهمها[1].

١-التمكين للتربية وعلم النفس فى مصر من أن يصيراً علمين تقدميين راسخين نظاماً ومحتوى ووظيفة، ويكون ذلك بتعبئة طاقات البحث فيهما نحو خدمة المجتمع وقضايا التطور فيه، وباشتقاق مادتهما ومبادئهما من دراسات علمية تتسم بالسعة والعمق، وتناول مشكلات المجتمع وقيمه وتراثه.

٢-إقامة التعليم المصرى بمختلف مستوياته على أسس علمية حتى يصير قوة فعالة فى التطور الاجتماعى والاقتصادى.

٣-توفير المعرفة العلمية اللازمة للتطور المستمر لاعداد المعلم، وللمطالب المتجددة لمهنة التعليم.

٤-إتاحة المعارف والخبرات الفنية للمشتغلين فى مناشط التعليم، وأجهزته على مختلف المستويات، سواء فى ميادين التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة أو التقويم.

٥-إعداد الباحثين للقيام بالدراسات والبحوث التى تتطلبها عمليات التعليم فى مصر.

بعض مشكلات الدراسات العليا التربوية:

تجابه الدراسات العليا التربوية العديد من المشكلات الناشئة عن التغيرات التى تجوب المجتمع المصرى فى أواخر القرن العشرين من ناحية، وزيادة أعداد طلاب الدراسات العليا فى كليات التربية زيادة كبيرة من ناحية أخرى، ولكى تحقق الدراسات العليا التربوية أهدافها فى خدمة المجتمع بصفة عامة وخدمة التعليم بصفة خاصة ينبغى التعرف على هذه المشكلات، والوقوف عند أسبابها ومحاولة علاجها، ومن أهم هذه المشكلات ما يلى:

---

(١) إبراهيم عصمت مطاوع، التخطيط للتعليم العالى، مرجع سابق، ص ص ٢٥٢-٢٥٣.

١- الفصل بين الفكر النظرى والممارسة فى التربية:

يشكو العديد من الباحثين فى التربية من عدم الاستفادة من نتائج بحوثهم التربوية فى تطوير واقع الممارسة فى مؤسسات التعليم على اختلاف مراحلها وأنواعها، ومعظم بحوثهم تترك بعد اتمامها لتزين أرفف المكتبات دون أدنى استفادة منها[1].

هذا وبالرغم من المشكلات العديدة التى يعانى منها النظام التعليمى فى مصر، والتى فى حاجة ماسة لنتائج البحوث والدراسات التربوية لمعالجتها، مثل مشكلات الغش والتسرب والدروس الخصوصية والعنف الطلابى وغيره من المشكلات التى باتت من الأمور الطبيعية التى اعتادها المجتمع المدرسى دون أدنى أمل فى علاجها والوقاية منها لاصلاح وتطوير حال التعليم فى مصر.

٢- غياب السياسة العامة للدراسات العليا التربوية:

حيث لاتوجد سياسة مخططة مدروسة للبحث التربوى فى مصر سواء فى الجامعات أو فى مراكز البحوث المختلفة، وأن ما يتم هو مجموعة من الجهود المبعثرة غير المدروسة، ومن هنا فإن تأثير تلك الجهود فى صنع السياسة التعليمية وفى قيادة حركة التغيير يبدو محدود للغاية. والحقيقة أن الدراسات العليا التربوية تمثل جزءاً من سياسة الدولة بوجه عام ومن سياسة التعليم بوجه خاص، فلا يعقل أن تنفصل عنه.

إستناداً الى ما سبق يمكن القول أن السياسة العامة التى تحكم حركة البحث التربوى فى مصر غائبة، وأن كل ما يتم من بحوث تربوية نابع من اهتمامات شخصية. وهو ما أدى الى بروز عدة مشكلات على ساحة البحث التربوى مثل:

١- دراسة المشكلة الواحدة فى أكثر من كلية، دون أن يدرى الباحث أن ذات المشكلة يدرسها باحث آخر وربما باحث ثالث ورابع فى كليات أخرى.

---

(١) سيف الاسلام على مطر، "العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية". مجلة دراسات تربوية، الجزء الثانى؛ القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٦، ص ١٨٧.

٢- كثرة عدد البحوث والدراسات حول نوعية معينة من القضايا والمشكلات، بينما نوعية أخرى من المشكلات لايقبل عليها الباحثون بالرغم من أهمية دراستها.

كل ذلك يدعو الى ضرورة أن تكون هناك خطط مرسومة وفق سياسات محددة للبحث التربوى تنبع من مشكلات المجتمع وحاجاته، حتى تعم الاستفادة بهذه البحوث فى تحسين العملية التعليمية ورسم خطى المستقبل بأسلوب علمى سليم.

٣- الافتقار الى جو البحث والدراسة:

إن إجراء الدراسات العليا والبحوث فى كليات التربية يتطلب توفير البيئة العلمية المناسبة التى تساعد على البحث والاطلاع فى المجالات التربوية المختلفة. ويرتبط بهذا الجانب توفير البحوث والمراجع والدراسات المختلفة لطلاب الدراسات العليا، بحيث يستطيع الطالب أن يحصل على ما يريد بسهولة ويسر. إلا أن رحلة طلاب الدراسات العليا فى البحث التربوى رحلة مضنية لعدم حصولهم على المراجع والكتب والدراسات التى تفيدهم فى مجال تخصصهم إلا بعد عناء وجهد كبير بالرغم من توفر هذه المراجع وتلك البحوث إلا أنها ضائعة فى غياهب المكتبات التى تقدم خدمات هزيلة بدون فهرسة للمراجع وادخالها فى ذاكرة الكمبيوتر.

لذا ينبغى بذل الجهد من أجل فهرسة الكتب والمراجع والرسائل العلمية فى جميع المكتبات فى مصر، وتحميلها على أجهزة الكمبيوتر وهى متوفرة فى كل الجامعات، حتى تتاح للطلاب بصفة عامة وطلاب الدراسات العليا بصفة خاصة الخدمة المكتبية التى تساعدهم على إجراء بحوثهم، وهو نظام معمول به فى جميع دول العالم المتقدم.

٤- عجز الموارد المالية:

تعتبر الموارد المالية احد العناصر الأساسية التى يحتاج اليها مجال الدراسات العليا بكليات التربية، فبالمال يمكن تجهيز المعامل وشراء الأجهزة اللازمة لاجراء البحوث، فضلاً عن امكانية الصرف على الدراسات الميدانية التى تحتاج الى مخصصات مالية كافية.

حيث تخصص الجامعات جزء من ميزانياتها للصرف على الدراسات العليا بهـا، إلا أن الجزء المخصص للصرف على الدراسات العليـا بكليـات التربيـة لم يعـد كافيـاً نظراً للزيـادة الكبـيرة فـى عـدد الطـلاب الراغبـين فـى الالتحـاق بالدراسـات العليـا التربوية. ومن هنا يمثل عجز ميزانية الدراسات العليا التربوية عقبة أمام تحقيق أهدافها بل وتحد من نمو هذا المجال الحيوى الذى يعد أحد أسس التقدم فى المجتمع المصرى.

وإذا كان للحكومة دور حيوى ورئيس فى الانفاق على التعليم الجـامعى ومـن ثم الدراسات العليا التربوية، إلا أن المجتمع المصرى يمر بتطـورات وتغـيرات جوهريـة فى الوقت الراهن حيث دخل بالفعل فى مجال الخصخصة ومـا ينجـم عنـه مـن تحكـم رأس المـال الخـاص، الأمـر الـذى سيؤدى إن عـاجلاً أو آجـلاً الى خفــض الانفــاق الحكومى وخاصة على قطاع الدراسات العليا فى الجامعات باعتبارها قطاعات انتاجية ومن ثم يمكنها الصرف على نفسها باستحداث مصادر تمويـل خاصـة بهـا. وهـذا مـا يحدث بالفعل فى دول العالم المتقدم حيث يقـل الانفـاق الحكومـى فـى الوقـت الـذى يتعاظم فيه دور القطاع الخاص وذلك بهدف المنفعة المتبادلة بينه وبين المراكز البحثيـة المختلفة.

ونظراً لأهمية الدراسات العليـا التربويـة فـى المجتمـع المصـرى، فإنـه لابـد مـن التوصل الى سياسة تمويل ناجعة لها، حتى يعم عطائها ويثمر فى صـورة تقـدم وتطـور فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية ومن ثم رفاهية المجتمع وتقدمه.

رابعا: الأسس الواجب مراعاتها عند بناء سياسة تمويل جديدة للدراسات العليا التربوية فى مصر

تميز العصر الحالى ببعض المستجدات التى استتبعها تغيرات فى نظـم وسياسـات التعليـم وتمويلـه، مـن هـذه المسـتجدات الانفجـار المعرفـى والمعلومـاتى والممارسـات الاقتصادية بادخال سياسة الانفتـاح الاقتصـادى والاقتصـاد الحـر، وزيـادة معـدلات الفقر بين الأفراد.

وفى هذه الصفحات نحدد بعض الأسس الواجب مراعاتها عند بناء سياسة تمويل حديثة للدراسات العليا التربوية فى مصر فى ضوء مستجدات العصر ومنها:

- السياسة الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها على التعليم.
- المتغيرات العلمية والاجتماعية العالمية والمحلية فى القرن الحادى والعشرون.

أ - السياسة الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها على التعليم

١ - الانفتاح الاقتصادى والتعليم:

منذ أن اختار النظام السياسى فى مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى بصدور قانون استثمار رأس المال الأجنبى والمصرى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذى عدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧، بدأ التحول فى بقية الأنظمة المجتمعية وحدث انفتاح حقيقى فى مجال التعليم الخاص على وجه الخصوص، وصار التعليم من الأنشطة الاستثمارية التى اهتمت بها الطبقات المهتمة باستثمار أموالها.

وقد دفع وجود قطاع التعليم الخاص والتوسع فيه فى عصر الانفتاح الاقتصادى أولياء الأمور من الأغنياء الى تدبير تعليم ابنائهم فى نظم تعليمية خاصة محلية أو أجنبية، تناسب قدراتهم الاقتصادية. إذ أن اصحاب القوة الشرائية العالية التى ظهرت مع الانفتاح كان همهم الحصول على أفضل الخدمات التعليمية الفاخرة فى نوع استثمارى من التعليم، وأصبح يغلب على التعليم طابع الاتجار أكثر من طابع التربية والتعليم، وكان التعليم أداة فى تعميق التفاوت فى الدخول وليس التقريب بين الطبقات[1].

وترتب على تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى:

أ - ارتفاع متوسط دخول الأفراد مقابل بذل جهد متواضع لايعتمد على خلفية علمية معقدة بل تقوم على مهارات فردية خاصة قد تتوفر لدى الأفراد.

ب- ظهور مهن جديدة تدر دخلاً وافراً أكثر من الدخول المرتبطة بالحصول على شهادات علمية أو متخصصة، وقد دفع هذا الى انشغال الكثير من خريجى

---

(١) محمود عبد الفضيل، التوسع فى التعليم وأثره على توزيع الدخل فى مصر، ص ٨١.

الجامعات فى مهن أخرى غير المهن التى تم اعدادهم للعمل بها مثل البناء أو اعمال الدهان أو النجارة أو الكمبيوتر أو السمسرة أو التجارة باختلاف أشكالها. وترتب على ذلك أن خريج الجامعة يفضل العمل الاضافى عن القيام بدراسات علمية متخصصة فى مهام المهنة.

وهكذا فإن التعليم قبل سياسة الانفتاح كان يمثل محركاً اجتماعياً يتيح لأبناء الكثيرين أن يحصلوا على مهارات وقدرات تغير من وضعهم الطبقى. وفى ظل الانفتاح يتاح لأبناء القادرين مادياً العديد من السبل التى تجعلهم يستمرون فى مكانتهم مع وضع العقبات التى تعوق أبناء الطبقات الفقيرة عن تخطى خط الفقر الذى يمثلونه.

٢- الإصلاح الاقتصادى وخصخصة التعليم:

الخصخصة **The Privatization** اتجاه اقتصادى تشجعه الدول الرأسمالية ومن يدور بفلكها، وهو مفهوم يعبر عن الحرية الاقتصادية التى تسمح للقطاع الرأسمالى الخاص بادارة وتمويل المشروعات الاقتصادية الانتاجية الخدمية وغيرها بعيداً عن سيطرة أو تدخل الحكومة.

ويرى البعض أن الخصخصة سياسة تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق وقادة القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية. فلا يقتصر على بيع وحدات القطاع العام الخاسرة أو الرابحة الى القطاع الخاص، إنما هو أوسع نطاقا من ذلك وأعمق مضموناً[١].

وخصخصة التعليم تشير الى جعل التعليم خاصاً وليس حكومياً. بل يموله القطاع الخاص بعيداً عن سيطرة الدولة، حيث فطن اصحاب الثروة من المستثمرين بحسهم التجارى الى الدخول فى مشروعات انشاء مدارس ومعاهد خاصة ولغات،

---

(١) سعيد اسماعيل على، التعليم والخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادى (١٠٥)، ١٩٩٦. ص ١٦.

نظراً للاقبال الشديد عليها، حيث قُبل بالمدارس الخاصة فى مصر أكثر من ٣٠ ألف طفل من نصف مليون طفل عام ١٩٨٨/٨٧، وتشجع الدولة هذا الاتجاه حيث إنه يمثل عوناً من قبل القطاع الخاص فى مجال الخدمات التعليمية[١].

وأصبح التنافس اليوم فى تقديم افضل شكل للخدمة التعليمية وأعلى مصروفات دراسية، فقد عادت المصروفات المدرسية تعبر عن مكانة المدرسة الخاصة (بريستيج المدرسة)- كما جاء على لسان مدير مدارس **P.P.C** بالقاهرة- بين نظيراتها من المدارس، وامتد طابور الخصخصة ليشمل كافة مستويات التعليم فى مصر بدءاً بما قبل المدرسة الى ما بعد الثانوية العامة من خلال الجامعات المفتوحة والجامعات الأهلية.

وتسعى الدولة اليوم نحو خصخصة التعليم العالى الحكومى بزيادة رسوم التعليم، وتحقيق الخصخصة فى الأقسام الداخلية، ويرى البعض أن ميل الدولة نحو ذلك يتضمن هدراً لمبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية الذى تنادى به الدولة، ومن هنا فإن الخصخصة قد تعمق هوة التفاوت والتمايز التعليمى القائم على تفاوتات اقتصادية واجتماعية بين الطلاب، وقد صدر قانون الجامعات الخاصة بإمكان تكوين جامعات على غرار الجامعات الأجنبية بالقاهرة والاسكندرية بمشاركة الاستثمارات الخاصة فى بناء استراتيجية تعليمية تقوم على خصخصة التعليم[٢].

وحول التعليم والخصخصة يمكن إيجاز النقاط التالية:

- أن التحول الى خصخصة التعليم يخفف العبء المالى الملقى على عاتق ميزانية الدولة، كما إنه فرصة لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة فى مجال التعليم.

---

(١) حامد عمار، "المدارس الأربعة والخصخصة"، من قضايا الأزمة التربوية، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الائتمانية، ١٩٩٢، ص ١٩٩.

(٢) عصام الدين هلال، "التوأمة التعليمية والأمن القومى"، مجلة التربية المعاصرة، العدد (٢٤)، ١٩٩٢، ص ١٠.

- أن التعليم الخاص موضوع طلب متزايد من أولياء الأمور لتقديمه خدمة متميزة عن النوع الرسمى.
- أن التعليم الخاص يستجيب أكثر وأسرع لمطالب الأسواق وهو اقل ارتباطاً بسيطرة الدولة إدارياً، وهو المسئول عن اكتشاف كوادر ومواهب كان من الصعب ظهورها فى المدارس الحكومية.
- يتمتع خريجى التعليم الخاص بحظ أوفر فى مزاولة المهن وفى المكانة الاجتماعية التى يتمتعون بها تجعلهم أعلى أجراً من الناحية المالية.

وفى ضوء العرض السابق للسياسات الاقتصادية المعاصرة فى علاقتها بالتعليم يمكن وضع بعض الأسس الواجب مراعاتها عند بناء سياسة تمويل جديدة للدراسات العليا التربوية فى مصر:

١-أن طلاب الدراسات العليا يزاولون مهناً متخصصة تم اعدادهم لها كالتدريس أو أى عمل آخر يدر عليهم دخولاً أكثر من الدخول التى يكتسبونها من مهنة التدريس.

٢-بعض المهن التى يعمل بها خريجوا الجامعات لا تتطلب علماً متخصصاً أو تأهيلاً خاصة وفى نفس الوقت تدر عليهم دخولاً أوفر.

٣-أن طلب درجة جامعية أعلى يرجع الى البحث عن فرصة عمل تدر دخلاً أوفر وتتطلب تميزاً علمياً فى مجال التخصص مثل اعارة أو تعاقد خارج الدولة أو الانتقال الى مستوى تعليمى أعلى، أو الالتحاق بفرصة عمل مناسبة.

٤-إن الدراسات العليا تتطلب قدرة علمية وعقلية خاصة لدى طلابها. وبالتالى يجب أن يواصل الدراسة فيها القادرون على تحمل أعبائها العلمية. حتى يكون كل خريج منها أهلاً لاحتلال المكانة الاجتماعية والعلمية المرتبطة بالدرجة العلمية التى يرتقى إليها.

٥-أن خصخصة الدراسات العليا التربوية إجراء يناسب السياسة الاقتصادية والخدمية التى تنتهجها الدولة حاليا.

٦-أن هناك تخصصات وبحوث تربوية ونفسية حديثة ترفض كليات التربية فتح أبواب البحث فيها لزيادة تكلفتها الاقتصادية مع حاجة سوق العمل لها مثل التقويم التربوى، إدارة الأزمات التربوية، رعاية المعوقين وتعليمهم، اعداد معلم الكبار.

٧-يمكن للدراسات العليا التربوية أن تتصدى لمواجهة بعض المشكلات التربوية والنفسية التى تواجه المؤسسات التعليمية فى البيئة المحلية بشكل يمكنها من زيادة فعاليتها التربوية فى الميدان، ولكن فى إطار التعاون الاقتصادى بين كليات التربية والجهات التى تشكو من هذه المشكلات.

ب- التغيرات المجتمعية المتوقعة فى القرن (٢١):.

إن تحديد توجهات ومتطلبات المجتمع المصرى فى القرن الحادى والعشرون يستلزم بالضرورة الوقوف عند تصور واضح أو رؤية مستقبلية صادقة الى حد كبير لأوضاع المجتمع فى القرن الجديد، فمنظومة الدراسات العليا التربوية جزء من منظومة المجتمع الأم الذى يرعاها وتتفاعل معه بكل ما يوفره من امكانات وما ترنو له من آمال وطموحات.

وقد تميز العصر الحالى ببعض المستجدات التى استتبعها تغيرات علمية وثقافية واقتصادية واجتماعية عملت على احداث تغيرات فى خطط الدراسات العليا بوجه عام وفى كليات التربية بوجه خاص، ونوضح فيما يلى أهم هذه المتغيرات التى يمكن أن تترك بصماتها فى نظم الدراسات العليا التربوية فى بلادنا.

١ - اتجاهات التقدم العلمى والتكنولوجى:

يطلق العلماء على عصرنا الراهن عصر التفجر المعرفى وحضارة المعلومات العصر الذى اصبح فيه العالم قرية صغيرة بفضل امكانات الاتصال المتزايدة، ولهذا مطالبه التى تحاول النظم التعليمية تلبيتها بما تفرضه من بنيان جديد للمعرفة وتولد

فروع جديدة من المعرفة. ومن ابرز متطلبات هذا التغير تنمية قدرة الانسان على الانتقاء المعرفى دون تعصب أو تحيز من الحفاظ على الهوية الوطنية للفرد[1].

والعقلية المصرية تنجب كل يوم الجديد من التكنولوجيا والنظريات العلمية بما يجعل من الممكن أن نغير مجرى القرن المقبل، وسوف تشعر الأجيال التالية أن من أسباب اعاقة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية استخدام التكنولوجيا الناعمة أو ما يسمى باستهلاك التكنولوجيا.

ولهذا المتغير أثره فى تخطيط مناهج الدراسات العليا التربوية ومحاولتها اللحاق بالجديد من المعرفة فى مصر والعالم، والأخذ بفلسفة التعليم المستمر مدى الحياة والأخذ بتخصصات جديدة كانت خيالاً فى القرن الماضى، بما يقضى على فكرة أن الجامعة معقل الفكر وحده، ولتصبح أكثر ارتباطاً بالمهن فى البيئة المحلية. وقد أدت زيادة التخصصات وتعقد العلاقة بينها الى نشوء الحاجة الى تخصصات تربوية جديدة للدراسات العليا التربوية، والى تقلص الحوافز بين العلوم التربوية التى كانت متمايزة كثيراً فى القرن الماضى.

ومن أبرز توجهات القرن الجديد سيطرة الآلة وقيامها بوظائف عضلية وعقلية، مما أدى الى اختفاء مهن وظهور مهن جديدة، وهذا المتغير له بصماته فى الدراسات العليا التربوية فى توجهاته نحو انماء الذكاء البشرى لامتصاص هذا التغير والتكيف بعد.

ومعارف الماضى احتوتها الكتب والأوراق، بينما تُحتوى معارف الغد فى أشرطة ممغنطة تسع آلاف الصفحات فى مساحة لاتزيد عن ١ سم من قرص ممغنط، وأصبح على طلاب الدراسات العليا ضرورة اكتساب مهارة استخدام العقول الالكترونية فى تخزين المعلومات واسترجاعها، وصار التحدى الحقيقى فى مدى التمكن من هذه المهارة، وهذا دور الدراسات العليا اليوم والغد، فدور التعليم اليوم

---

(١) وزارة التربية والتعليم، دراسات فى تطوير التعليم، القاهرة، مطبعة الوزارة، ١٩٨٧، ص ١٣.

لم يعد الحفاظ على التراث ونقل المعرفة بل أصبح القدرة على استرجاع واستخدام وتوظيف المعلومات فى تطور المجتمع وتلك قضية تفرض نفسها على التعليم الجامعى هدفا ومنهجاً ومضموناً وطريقةً[١].

٢- اتجاهات التغير الاجتماعى والسياسى:

لعل المجتمع المصرى من ابرز المجتمعات التى شهدت تغيرات متعاقبة مع تعاقب السياسات والحكومات التى تواترت مع ألوان الاحتلال الذى قاد مراحل التدنى الاجتماعى والاقتصادى فى مصر حى عام ١٩٥٢.

ومن اتجاهات التغير الاجتماعى التى برزت فى المجتمع المصرى الاتجاه نحو التصنيع والتحضر والانتقال من الصبغة الزراعية بكل ما تتضمنه من قيم وسلوكيات وأسلوب حياة الى غير ذلك الى الصبغة الصناعية حيث قيم العمل والتفكير والتخطيط المستقبلى.

ومن المتغيرات العالمية والمحلية اتساع دائرة الديمقراطية وحرص الجماهير على المزيد من المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية فى إدارة مقدرات البلاد، وهذا المتغير يفرض على الدراسات العليا التربوية البحث فى معوقات تطبيق الديمقراطية فى قطاع التعليم، كما تتوجه الدراسات العليا التربوية لتكون تعليما جماهيرياً وليس للصفوة، ذلك مع تزايد الطلب الشعبى عليها. وقد فسر البعض الاتجاه الديمقراطى فى التعليم الجامعى بأنه يقوم على وضع الفرد فى الفرصة التعليمية التى تناسب قدراته العلمية والعقلية والاقتصادية.

ومن التغيرات الاجتماعية الثقافية سيطرة ثقافات أجنبية - فى اطار كون العالم قرية صغيرة- على الثقافة الوطنية. الأمر الذى أدى الى اندثار ثقافات محلية أو لنشوء

---

(١) حسين كامل بهاء الدين، "التعليم الجامعى والعالى نظرة للمستقبل"، العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٩٣، ص ٢٤.

صراع بين مكونات الثقافة الوطنية ونشوء ظاهرة الاغتراب والبحث عن الهوية والذاتية الثقافية لدى الشباب الجامعي. ويتطلب ذلك أن تهتم الدراسات العليا التربوية بالبحوث التى تبرز الشخصية المصرية وأثر حوار الثقافات عليها من خلال شبكات الانترنت والبث التليفزيونى المباشر وغير المباشر من قنوات الاتصال العالمية.

وفى ضوء العرض السابق لأهم المتغيرات العالمية والمحلية ذات التأثير فى التعليم الجامعى بوجه عام والدراسات العليا التربوية فى مصر بوجه خاص يمكن التوصل الى بعض الأسس الواجب مراعاتها عند وضع التصور المناسب لسياسة التمويل الجديدة للدراسات العليا التربوية بجامعاتنا:

١- انتقاء المحتوى المعرفى المتطور والمناسب للدراسات العليا التربوية دون تعصب أو تحيز مهما كانت تكلفته وبما يتمشى مع أحدث ما وصل اليه العلم فى العالم.

٢- اهتمام المسئولين بفتح فروع تربوية جديدة برغم ارتباطها بالأقسام التقليدية بغرض الاهتمام بقضايا التربية وعلم النفس فى البيئة المحلية.

٣- اعداد طلاب البحث لاستخدام الأجهزة التكنولوجية ووسائل استرجاع المعلومات وتخزينها والافادة منها فى تقديم حلول عصرية لمشكلاتنا التربوية.

٤- تأصيل الواقعية فى البحوث العلمية والدراسات المنهجية وتغليب الوظيفة والمنفعة لكل معرفة مع تأكيد أهمية العمل والممارسة والتدريب فى مواجهة مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية.

٥- الارتفاع بالمستوى الكيفى للدراسات العليا التربوية كضرورة قصوى للتعامل مع تكنولوجيا العصر فى سبيل تدريب المعلمين أثناء الخدمة مع مراعاة حاجة الجهات التعليمية من التخصصات المختلفة.

٦- توجيه طلاب الدراسات العليا التربوية لاستخدام طرق التثقيف الذاتى مع اتاحة الوسائل المناسبة لهذا الغرض.

خامسا: تصور مقترح لسياسة تمويل جديدة للدراسات العليا التربوية

فى ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة

حققت الدراسات العليا التربوية انجازات عديدة فى بلادنا فى مجال الأعداد الكمية للطلاب الخريجيين وفى مجال كم البحوث التربوية التى تم انجازها وتخصصاتها، لكنها لازالت تعانى من كثير من المشكلات- سبقت الاشارة الى بعضها- التى تؤثر فى كفاءتها الداخلية والخارجية.

وقد تناولت الصفحات السابقة أهم الأسس الواجب مراعاتها عند وضع تصور جديد لسياسة تمويل الدراسات العليا التربوية باعتبارها من القضايا التى تمثل مصدر كثير من المقومات لهذا الميدان التربوى النشط فى بلادنا، حتى ندخل القرن الجديد ولدينا دراسات عليا تربوية افضل كماً وكيفاً.

الاتفاق على الدراسات العليا التربوية:

يتوقع الدارسون أن يزيد الاتفاق على التعليم العالى فى العالم من ١٥٧١ مليون دولار عام ١٩٩٠ بما يمثل ١,٤٪ من جملة الانفاق على التعليم الى ٥٢٠٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠ بما يمثل ٢٦,٣٪ من جملة الانفاق المتوقع على التعليم فى العالم[١]. ويبدو أن الدول العربية- ومنها مصر- قد وصلت الى حدود قدرتها فى الانفاق على التعليم بوجه عام والتعليم العالى بوجه خاص دون أن تحقق أهدافها المنشودة. ولهذا فإن الزيادة الحقيقية فى ميزانية التربية والتعليم فى بلادنا ضئيلة جداً بالمقارنة لكثير من الدول الأخرى متقدمة ونامية.

ولوضع تصور جديد لزيادة فاعلية تمويل الدراسات العليا التربوية يلزم أن يكون واضحا أهداف هذا النوع من التعليم، والذى يجب أن يركز على:

١- التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع المصرى.

---

(١) محمد نبيل نوفل، تأملات فى مستقبل التعليم العالى، القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٢، ص ٥٣.

٢-التعرف على ابرز مشكلات المجتمع فى هذه المجالات وتقديم حلول ذكية لها.

٣-دفع العمل التربوى ومهنة التعليم فى الدولة لأحدث النظريات والممارسات فى الميدان دون أن تضخع الى ضغوط المجتمع أو القوى السياسية والاجتماعية الكائنة حولها.

٤-تحقيق ربط الجامعة بالبيئة المحلية مع الحفاظ على موضوعيتها واستقلاليتها السياسية والأكاديمية التى هم من أقدم التقاليد الجامعية.

٥-اعداد الخبار ءوالمتخصصين فى جوانب العمل التربوى والتعليمى الدقيقة فى المهنة.

أولا : التوزيع المناسب لميزانية الدراسات العليا التربوية:

يقضى مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أن يخصص أكبر قدر من ميزانية التربية للتعليم المدرسى الذى يعيد أكبر نسبة من افراد المجتمع، وأن يخصص أكبر قدر من ميزانية التعليم للمرحلة الابتدائية التى تتمتع بها القاعدة الشعبية العريضة للمجتمع(١). وتقل مخصصات المراحل التعليمية الأعلى، وتنال كليات التربية قدراً ضئيلاً من موازنة التعليم الجامعى والعالى بوجه عام- وبالتالى لاتمثل ميزانية الدراسات العليا التربوية إلا القدر البسيط منها، الأمر الذى يتطلب البحث عن مصادر جديدة لتمويل الدراسات العليا التربوية فى مصر للدخول بها للقرن الجديد باعتبارها أساس بناء الخبراء والمتخصصين فى جوانب العملية التعليمية.

وفى ضوء هذا يجب أن تخصص ميزانية الدراسات العليا التربوية حسب الأولويات التالية:

١- طلاب الدبلوم العام بأنواعها المختلفة.

٢- طلاب الدبلوم الخاص فى التربية.

٣- طلاب الماجستير والدكتوراه ومابعدها.

---

(١) عبد الغنى عبود، إدارة التربية فى عالم متغير، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٢، ص ٩٩.

ثانيا : موارد الانفاق على الدراسات العليا:

١- أنواع المورد:

يعرف الانفاق على التعليم بأنه جملة ما يتاح من مدخلات مالية يتم استغلالها لتحقيق الأهداف التعليمية للنظام. ومع أهمية الموارد المالية فإن هناك أنواع أخرى هامة من الموارد تنعكس فى حجم الموازنة بصورة عامة وقد تكون مكملة لها.

ومن أهم تلك الموارد ما أشار اليه د. حامد عمار وهو الارادة السياسية الملتزمة بدور التعليم فى توجيه قطاعات التنمية الأخرى، إيماناً بأن رأس المال البشرى هو صانع التنمية والمنتفع بثمراتها، وينعكس التزام الإرادة السياسية فى مختلف مؤسسات المجتمع وفى وسائل الاعلام ودورها المادى والمعنوى والتعبوى(١).

ومن موارد الاتفاق الأخرى الوفاق الوطنى على أهداف التعليم ومراميه وسياسته وتكافؤ الفرص للانتفاع بخدماته دون أن تستأثر بها شريحة اجتماعية معينة، ويرتبط بالوفاق الوطنى أو الراى العام ما جرى العرف على تسميته بالجهود الذاتية التى تقوم بها هيئات تطوعية او افراد من تقديم لمعونات مالية أو عينية بدافع من الوعى بالدور الاجتماعى لرأس المال الخاص، أو بدوافع دينية، وهناك من الموارد مصدر المعونات والقروض الأجنبية القائمة على اتفاقيات مؤسسات عربية أو دولية. والأهم من ذلك ضرورة التوظيف الأمثل لهذه الموارد وانفاقها فى مواطن تحتل أولية بالمجتمع، وليس فى رحلات أو حوافز أو اكراميات للمسئولين. وللانفاق على الدراسات العليا التربوية يمكن استخدام الموارد التالية:

١- المخصصات الرسمية من موازنة التعليم:

وهو ما تخصصه الجامعة للنفقات الجارية أو الاستثمارية من موازنة الجامعة خلال السنة أو سنوات الخطة. وتضم الأجور والمرتبات التى تصل نسبها الى ٨٥٪

---

(١) حامد عمار، " من همومنا التربوية والثقافية"، دراسات فى التربية والثقافة ، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٥، ص ٨٤.

من جملة الانفاق الجارى وهو الباب الأول من الموازنة. بينما تصل مخصصات الباب الثانى وهو الانفاق على المستلزمات السلعية والخدمية حوالى ١٥٪ فقط من الموازنة. أما الانفاق الاستثمارى فيظهر فى استثمارات المؤسسة بوجه عام فى بناء المبانى أو شراء الأجهزة المعمرة.

ويمكن أن تخصص موازنة هذه البنود دعم- أو الاسهام فى شراء - الأجهزة العلمية والمواد المساعدة مثل آلات التصوير والكتب والدوريات الحديثة، ولهذا تتضح أهمية فصل ميزانية الدراسات العليا التربوية عن بقية موازنة كليات التربية حتى يمكن الافادة منها فى الأوجه المناسبة.

٢- امكانية توفير مصادر جديدة:

أشرنا فى السطور السابقة الى مصادر متعددة للانفاق على التعليم. ومعلوم أن موازنة التعليم بوجه عام لا تحتل مكانة كبيرة بين موازنات الأجهزة الخدمية المختلفة فى الدولة بعد التسليم، فى ضو الأعداد الكمية التى يضمها بالمقارنة بالخدمات الاجتماعية الأخرى.

ومن المأمول بعد مزيد من وعى المجتمعات المحلية بأهمية الدراسات العليا التربوية أن تجد كليات التربية من يشارك معها فى تمويل الدراسات العليا التربوية فى ضوء نظام مناسب للبعثات من:

أ - إدارات التربية والتعليم التى يمكنها ان تسهم فى إعداد الخبراء ممن تختارهم فى بعثات علمية داخلية مدفوعة الأجر بين وزارتى التعليم والتعليم العالى.

ب- مديريات التربية والتعليم التى يمكنها أن تسهم فى اعداد الخبراء ممن تختارهم للمهام القيادية على مستوى المحافظة.

جـ- الأحزاب السياسية ووسائل الاعلام لاعداد خبراء التربية فى ميادينهم.

د - العيادات النفسية الخاصة والحكومية.

هـ - الهيئات الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والأهلية والتى يمكنها أن تمول البحوث التى تهمها.

و - الأفراد والمتخصصون الذين يمكنهم تمويل مجالات تربوية خاصة يهمهم تقدمها وبروزها مثل العلاج السلوكى الفردى والجمعى- الأساليب المعرفية- الاعاقات ورعايتها- وهم من الطلاب والمعلمين والأطباء وكافة خبراء المجتمع المحلى.

ز - الضرائب المحلية بالمحافظات إذ يمكن أن يستقطع جزء من ضرائب المحافظة إن وجدت لصالح هذه البنود.

٤- الانفاق العائلى والفردى الخاص:

وعند تحديد مصادر تمويل الدراسات العليا التربوية، لايمكن أن نتجاهل ما تنفقه الأسرة أو الفرد مما يمثل أبرز مصادر الانفاق، وذلك لأن طالب الدراسات العليا التربوية غالبا ما يكون معلما فى الميدان ولديه القدرة المالية التى تمكنه من تحقيق طموحاته العلمية، أو يجب أن يضحى بجزء من دخله نظير رقيه العلمى والأكاديمى والمهنى.

ولا يمثل هذا المصدر هدراً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، لأن الدولة قدمت ما تستطيع لاعداده معلماً ناجحاً، وعليه أن يكمل هذا المشوار- إن اراد. والانفاق العائلى مصدر هام فى الانفاق على التعليم فى كافة المراحل حسب نتائج البحوث السابقة. وقد أوضحت المسوح العائلية أن ما تنفقه الأسرة على التعليم يصل إلى ٦٪ مما تنفقه على الطعام والشراب، ٩٪ مما تنفقه على مجالات الثقافة والرياضة والترفيه[١]. ولعل من ابرز بنود الانفاق العائلى على التعليم الدروس الخصوصية التى لم تعد لأسباب انخفاض مستوى التلاميذ بل للحفاظ على مستوياتهم التحصيلية أو للارتفاع بها للمستوى الأفضل.

---

(١) حامد عمار، المرجع السابق، ص ٨٩.

٤- الانفاق من جهات أخرى:

وقد يأتى الانفاق على الدراسات العليا التربوية من جهات أخرى غير موازنة وزارة التعليم العالى، ومن أهم هذه المصادر:

١-وزارة الصحة: يمكنها أن تمول دبلومات تربوية أو بحوث حول تربية الأمومة- السلوك الانجابى- الصحة المدرسية.... الخ.

٢-وزارة التعليم: يمكنها أن تمول دبلومات تربوية أو بحوث حول: التقويم والقياس النفسى، الادارة المدرسية، تعليم الكبار، تربية المعوقين .... الخ.

٣-وزارة الثقافة أو المجلس الأعلى للشباب: يمكنها أن تمول دبلومات تربوية أو بحوث حول: الاعلام التربوى، الاعلان التربوى، الأنشطة التربوية، المكتبات.. الخ.

توصيات البحث:

فى ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج يوصى البحث بما يلى:

١- اتاحة فرص الاتصال بين الجامعات وجهات العمل ذات العلاقة لبحث مشاركة كل منهم فى تمويل الدراسات العليا التربوية فى ضوء نتائج البحث الحالى.

٢- إعادة النظر فى أساليب قبول الطلاب فى الدراسات العليا التربوية للتأكد من قبول ذوى القدرات المناسبة علمياً لهذا المستوى من التعليم.

٣- إعادة النظر فى أنواع الدبلومات المهنية والعامة والخاصة التى تقدمها كليات التربية فى مصر لتكون أكثر ارتباطاً بقضايا الجهات المحلية المختلفة وفى ضوء متطلبات هذه الجهات.

٤- إعادة النظر فى المقررات الدراسية التى تقدم لطلاب الدراسات العليا التربوية لتكون أكثر ارتباطاً بميدان عملهم وبما يواجه هذا الميدان من مشكلات ومستجدات.

٥- ربط تسجيل طلاب الماجستير أو الدكتوراه فى التربية بكليات التربية فى مصر بمتطلبات جهات عملهم على أن تشارك هذه الجهات فى تمويل دراستهم فى ضوء نظام مدروس من البعثات العلمية.

قائمة المراجع

١- إبراهيم عصمت مطاوع، التخطيط للتعليم العالى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٣.

٢- جامعة جنوب الوادى، اللائحة الداخلية لكلية التربية بسوهاج، سوهاج: كلية التربية، ١٩٩٥.

٣- جمهورية مصر العربية، قانون تنظيم الجامعات، ط٢؛ القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٧.

٤- حامد حمادة أحمد أبو جبل، "دور الخدمات المكتبية فى تحقيق بعض أهداف كليات التربية"، رسالة ماجستير، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٨٦.

٥- حامد عمار، " من همومنا التربوية والثقافية"، دراسات فى التربية والثقافة ، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٥.

٦- حامد عمار، "المدارس الأربعة والخصخصة"، من قضايا الأزمة التربوية، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الائتمانية، ١٩٩٢.

٧- حسين كامل بهاء الدين، "التعليم الجامعى والعالى نظرة للمستقبل"، العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٩٣.

٨- رجب عبد اللطيف عبد الوهاب، واقع التعليم الجامعى وأولويات اصلاحه - دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، أسيوط، كلية التربية، ١٩٨٥.

٩- سعيد اسماعيل على، التعليم والخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادى (١٠٥)، ١٩٩٦.

١٠- سيف الاسلام على مطر، "العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية"، مجلة دراسات تربوية، الجزء الثانى؛ القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٦.

١١- عبد الغنى عبود، إدارة التربية فى عالم متغير، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٢.

١٢- عصام الدين هلال، "التوأمة التعليمية والأمن القومى"، مجلة التربية المعاصرة، العدد (٢٤)، ١٩٩٢.

١٣- فيليب كومز، أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينيات، ترجمة محمد خيرى حربى وآخرون، الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٧.

١٤- محمد حمدى النشار، هياكل وأنماط التعليم الجامعى فى مصر، القاهرة: المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، ١٩٧٩.

١٥- محمد سمير حسانين، العليم العالى المصرى تقويمه واتجاهات مستقبله، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٧٢

١٦- محمد سمير حسانين، دراسات فى مشكلات التعليم الجامعى والعالى، طنطا: مطابع غباشى، ١٩٨٩.

١٧- محمد نبيل نوفل، تأملات فى مستقبل التعليم العالى، القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٢.

١٨- محمود عبد الفضيل، التوسع فى التعليم وأثره على توزيع الدخل فى مصر.

١٩- نادية عبد المنعم، الهيكل التنظيمى للجامعات وعلاقته باستغلالها الادارى والمالى، رسالة دكتوراه قدمت الى كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

٢٠- وزارة التربية والتعليم، دراسات فى تطوير التعليم، القاهرة، مطبعة الوزارة، ١٩٨٧.

٢١- وزارة التعليم، مشروع مبارك القومى، انجازات التعليم فى ثلاث سنوات، ١٩٩٤.

٢٢- يوسف صلاح الدين قطب، "الدراسات العليا والبحوث والتدريب أثناء الخدمة فى كليات التربية"، ندوة عمداء كليات التربية والمعلمين بالجامعات العربية، بغداد: مطبعة الحوادث، ١٩٧٦.

23- John, Levitt Clifford, Federal financial aid regulations: How they affect postsecondary Institutions, Baker college, MAI, 1996.

24- Nora Blithe Ransdrof, "Multiple function professionals facuitty in the university", Ph. D. Co., Limbia University, D. A. I (A), vol. 42, No. 8, 1992.

25- Stumpe, Fred M., The equity in general fund financing of Indiana public shools: The effect of the Indiana 1993, public school funding formula, Ph. D., D. A. I (A), vol. 57, No. 4, 1997.

26- World Bank, Sector Working Paper, Washington, 1979.